SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.21 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/JOHS.V21I1.1728

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

أوضاع فزان الاقتصادية خلال زمن الإدارة العسكرية الفرنسية 1943 – 1951م

* علي عبد السلام عبد الله خليفة

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

تتناول هذه الدراسة الأوضاع الاقتصادية لإقليم فزان فترة الإدارة العسكرية الفرنسية 1943 – 1951م، وتتطرق الدراسة إلى وضع الإقليم اقتصادياً عند احتلاله من قوات فرنسا الحرة، وماهي الإجراءات الاقتصادية التى أتبعتها الإدارة العسكرية الفرنسية في الإقليم طوال فترة بقائها فيه حتى أواخر ديسمبر 1951م، ونشير هنا إلى أن فرنسا لم تخرج من الإقليم بعد الاستقلال في أواخر 1951م, وإنما خرجت في عام 1956م عندما وقعت اتفاقية الصداقة وحسن الجوار مع حكومة مصطفى بن حليم. نقصد بالأوضاع الاقتصادية هنا الجانب المالي والزراعي، والتجاري، وكذلك الضرائب كيف تجبى داخل الإقليم وماذا تمثل من إيرادات الإقليم.

الكلمات المفتاحية:

الأضاع الاقتصادية
فزان
الإدارة العسكرية الفرنسية

Fezzan's economic conditions during the time of the French military administration 1943-1951

*Ali Abdussalam Abdulla Khalifa

Department of History, Faculty of Arts Sebha University, Libya

ABSTRACT

This study deals with the economic conditions of the Fezzan region during the period of the French military administration 1943-1951 AD. the study also deals with the economic situation of the region when it was occupied by the Free France forces, and what are the economic procedures followed by the French military administration in the region throughout the period of its stay in the region until the end of December 1951 AD. We have to point out here that France did not leave the region after independence in late 1951 AD, but left in 1956 AD when signed the friendship and good-neighbourliness agreement with the government of Mustafa bin Halim.

By economic conditions here we mean the financial, agricultural, and commercial aspect, as well as how taxes were collected within the region, and what they represent from the region's revenues.

Keywords:

Economic situation
Fezzan
the French military administration

المقدمة

بدأ الوضع الاقتصادي في فزان في الانهيار منذ منتصف القرن التاسع عشر ونهايته, حيث بدأت تجارة العبور بالتأثر بالتطورات التى كانت جاريةً في الإقليم نفسه, مثل الصراع الفرنسي التركي للسيطرة على طرق تجارة العبور, ومحاولات الفرنسيين تحويل هذه التجارة من فزان لتمر عبر الجنوب الجزائري المستعمرة الفرنسية منذ عام 1830م, وهناك أيضاً تحريم تجارة الرقيق, ونقل التجارة من الصحراء للبحار والمحيطات التى سيطرة على طرقها بريطانيا وفرنسا, وكذلك دخول دول غرب إفريقيا تحت الأستعمار الفرنسي والبريطاني, وبالتالي السيطرة على تجارة العبور القادمة من هذه الدول.

في بدايات القرن العشرين وبالتحديد في عام 1911م احتلت إيطاليا ليبيا وبدأت الحرب الليبية الإيطالية, وسقط إقليم فزان تحت السيطرة الإستعمارية الإيطالية. كل هذه العوامل وربما غيرها عملت على إفقار الإقليم من أهم موارده الاقتصادية, والتي أهمها تجارة العبور.

في عام 1943م دخلت قوة فرنسا الحرة فزان بعد هزيمة إيطاليا في الحرب, لتواجه وضعاً اقتصاديا صعباً أورثه إياها الإستعمار الإيطالي الذى لم ينجح في إنعاش الوضع الاقتصادي لفزان رغم سيطرته عليه لحوالي 25 سنه.

بدأت السلطات الفرنسية في الإقليم منذ البداية بمحاولات لربط فزان بمستعمراتها الإفريقية سوءاً في شمال إفريقيا أو بمستعمراتها في إفريقيا ما وراء الصحراء, وكان هذا أول وأهم أهدفها, وخلال تنفيذها لهذا الهدف ربطت الإقليم اقتصاديا بالجزائر وتونس, وفرضت تأشيرات دخول من الأقاليم الليبية الأخرى طرابلس وبرقة.

*Corresponding author:
E-mail addresses: ali.khalifa1@sebhau.edu.ly

Article History : Received 01 March 2022 - Received in revised form 27 June 2022 - Accepted 30 June 2022

قدمت فرنسا بعض الدعم المالي, وقامت ببعض الأعمال في مجال الزراعة لتحسين الوضع الاقتصادي في فزان مثل حفر الآبار, وإقراض البذور والآلات الزراعية, وقد ساعد هذا في إحداث بعض التحسن النسبي في وضع الإقليم الاقتصادي خصوصاً في المجال الزارعي, فارتفعت كميات المحاصيل الزراعية خصوصاً من الحبوب والتمور, وعملت على تنظيم الضرائب وجبايتها لتكون ضمن واردات ميزانية الإقليم.

كل هذا كانت فرنسا مدفوعة إليه لتحسين صورتها لدى السكان المحليين, ولتنفيذ مخططها في ربط الإقليم بمستعمراتها في إفريقيا, وبضغط من الأمم المتحدة بإعتبارها مسؤولة عن الإقليم بعد الحرب.

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تغطي فترة مهمة من تاريخ ليبيا بشكل خاص والجنوب الليبي (فزان) بشكل خاص, كما أن هذه الدراسة تعطينا معلومات عن الجانب الاقتصادي لإقليم فزان فترة الإدارة العسكرية الفرنسية 1943 – 1951م, وهي فترة قليلة الدراسة قليلة المعلومات خاصة في الجانب الاقتصادي.

أسباب أختيار الموضوع

أولاً: لقلة الدراسات السابقة عن الموضوع, ثانياً: للتعرف على أوضاع فزان الاقتصادية خلال الفترة المذكورة.

البعد الزماني والمكاني للدراسة

البعد المكاني هو فزان, والبعد الزماني هو فترة الإدارة العسكرية الفرنسية فالعام 1943م هو تاريخ دخول القوات الفرنسية للإقليم, و العام 1951م هو العام الذى نالت فيه ليبيا استقلالها بأقاليمها الثلاثة فزان طرابلس وبرقة.

اشكالية الدراسة

تكمن اشكالية هذه الدراسة في الوضع الاقتصادي الذى ورثته القوات الفرنسية في إقليم فزان عقب حقبة الإستعمار الإيطالي, وكيف تعاملت معه الإدارة العسكرية الفرنسية.

التساؤلات

ماهو الوضع الاقتصادي لفزان عند دخول القوات الفرنسية للإقليم عام 1943م؟

مالذى قدمته الإدارة العسكرية الفرنسية اقتصادياً لفزان طول فترة بقائها في الإقليم؟

الدراسات السابقة

تعد الدراسات التاريخية المعنية بتاريخ ليبيا الاقتصادي بشكل عام ومنه تاريخ فزان خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر متوفرة, وتقدم معلومات جيدة عن أوضاع ليبيا ومنها فزان الاقتصادية, فضلاً عن أن أغلب ما كُتب عن فزان خلال الفترة المذكورة ركز على الجانب السياسي فقط. ومن هذه الدراسات, دراسة: مصطفى أحمد صقر, عوامل انحسار تجارة القوافل بولاية طرابلس الغرب والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك 1910-1911م "مدن وقرى الجبل الغربي أنموذجا", مجلة التربوي, كلية التربية الخمس, جامعة المرقب, العدد 6, 2015م. وكذلك دراسة: أحمد رجب فرج, مدينة غات الليبية بين الأطماع الفرنسية والسيطرة العثمانية 1860-1900م, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة سبها, العدد 3, 2021.

إلا أن الدراسات التى تعنى بالأوضاع الاقتصادية لفزان زمن الإدارة العسكرية الفرنسية (1943-1956م) تعد قليلة جداً, فقد أشارة دراسات قليلة جداً وبشكل مقتضب إلى لوضع فزان الاقتصادي خلال فترة الدراسة, ولعل منها دراسة: علجية بشير العرفي, تاريخ ليبيا الاجتماعي 1943-1951, أطروحة ماجستير غير منشورة, جامعة قاريونس (بنغازي حالياً) 2004-2005. وقد تكون دراسة: حنان سالم منصور, الإحتلال الفرنسي لفزان 1943-1952م وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة السابع من أبريل, الزاوية, 2003 في فصلها الثالث أكثر دراسة تناولت الموضوع.

هيكل الدراسة: قسمت هذه الدراسة إلى عدة فقرات هي كالتالي:

- أوضاع إقليم فزان أواخر العهد الإيطالي
- الأوضاع الاقتصادية لفزان عند دخول القوات الفرنسية إلى الإقليم سنة 1943م.
- أوضاع الإقليم المالية
- أوضاع الإقليم الزراعية
- تجارة الإقليم خلال الفترة 1943 – 1951

- الضرائب في فزان زمن الإدارة العسكرية الفرنسية 1943 – 1951م

أوضاع إقليم فزان أواخر العهد الإيطالي

يصف الحاكم العسكري الإيطالي لمنطقة غات أوضاع إقليم فزان الزراعية بالقول: إن واحات فزان الكثيرة تشكل شبه أرخبيل فوادي الشاطي يتكون من مجموعة من الواحات تبدأ بأشكدة الكائنة في الشرق وتصل إلى نهاية إدري الواقعة في الغرب. توجد بهذه الواحات غابة واسعة من النخيل تسمى بالزلاف بها 180.000 نخلة مثمرة, ويوجد في الأثنى عشرة واحة الكائنة في وادي الشاطي ما مجموعة 26 عينا مائية جارية. وهناك وادي الآجال الكبير الكائن جنوب وادي الشاطئ والمقسوم إدارياً إلى قسمين الوادي الشرقي والوادي الغربي, وبه سلسلة من الواحات المتصلة ببعضها تبدأ شرقاً من الأبيض حتى تصل إلى آخر جزء غربي من أوباري.

يتكون الوادي من قرى صغيرة وغابات نخيل قريبة من بعضها بعضا في أراضي رسوبية توجد بين ثنايا حمادة مرزق الشمالية وسلسة من أراضي رملية واسعة الماء في ذلك الوادي حيث يتوفر الماء على عمق يتراوح بين متر واحد وأربعة أمتار تحت الأرض, ولهذا فإن الأرض تبدو صالحة للزراعة, وهذا الوادي هو الذي ينتج الحبوب في فزان أكثر من غيره,...وفي الوادي 165.000 نخله. أما في الجزء الشمالي الشرقي من وادي الآجال فتوجد مجموعة من واحات سبهة (سبها), وهي: تمنهنت والزيغن وسمنو, هذه الواحات التي تشكل أهم طرق الاتصال التي تبدأ من وديان الشاطي ووادي الآجال وتتقدم من الجنوب ومن الشمال. في هذه المناطق يسقى النخيل بماء الآبار, وبعضه يوجد في حالة غابية برية يسميها أهل فزان بالحطية, ويقدر عدد النخيل في هذه الواحات بنحو 95.000 نخلة.

تبدأ نحو الجنوب من وادي الآجال سلسلة أخرى منفصلة من الواحات بداية من وادي عتبه غربا وتستمر حتى مرزق ومن هناك تصل إلى الجفرة. هذه المجموعة المكونة من 24 واحة تشكل الجزء الغني بتمور فزان أكثر من غيره من الواحات, وواحات وادي عتبه بها 65.000 نخلة, ومجموعة مرزق

وتوابعها بها 60.000 نخلة والجفرة بها 200.000 نخلة, أي المجموع الكلي قدره 325.000 نخلة, وتوجد واحات أخرى تشكل أقصى جنوب فزان وهي: القطرون وضواحيها وتيجرهي وغيرها, وبها أكثر من 100.000 نخلة, وهناك واحات أخرى منعزلة مثل غدوة.

ويتابع الحاكم العسكري لغات فيقول:

إن التمور هي المنتوج الرئيسي لفزان, وأسعار هذ التمور التى تشكل ثروة هذا الأقليم منخفضة جداً في الوقت الحاضر (وقت كتابته هذا التقرير), سعر الكيلة الفزانية من التمر (10 كغم تقريباً) يتراوح بين قرش واحد وقرش ونصف, لكن مواسم الجفاف المتبوعة بالمجاعة في سرت وضواحيها وفي قبائل المغاربة ترتفع أسعار التمور نظراً لحاجة هذه المناطق لكميات كبيرة منه.

"إذا حسبنا كيلة فزانية واحدة ما تنتجه كل شجرة نخيل, لوجدنا أن مجموع التمور بما في ذلك تمور سوكنة قد تعدى 1.125.000 كيلة, أي مايعادل 10 كليون كيلو جرام", كما ويرجع سبب رخص التمور في السوق إلى عدم وجود مخرج تجاري نحو الشمال من فزان وإلى توقف القوافل وكساد التجارة منذ عام 1893.

وبالإضافة الى التمور تنتج واحات فزان الحبوب أيضاً, هذا فضلا عن أن الأرض تسقى بماء وديان الشاطي, وبمياه الآبار, على أن أهم منتجات واحات فزان القمح والشعير ونوع من الذرة التركية البيضاء والمسمى بالكغولي.[1]

والحقيقة في هذا التقرير وصف دقيق لوضع الزراعة في إقليم فزان والتى هي عماد الحياة الاقتصادية في الأقليم بعد توقف تجارة القوافل العابرة لفزان, وكذلك الحرب الليبية الإيطالية. أما عن العملة المستخدمة في الإقليم فهي الليرة الإيطالية أسوة ببقية الأقاليم الليبية الأخرى (طرابس, وبرقة) التى كانت خاضعة للإستعمار الإيطالي.

الأوضاع الاقتصادية لفزان عند دخول القوات الفرنسية إلى الأقليم 1943م.

وجهت السلطات الإستعمارية الإيطالية جهودها منذ أوخر الثلاثينيات من القرن العشرين إلى تعزيز وجودها العسكري في مناطق الجنوب الليبي وبالتحديد في فزان وذلك تحسباً لأي هجوم للقوات الفرنسية من مستعمراتها الإفريقية المحادية للحدود الجنوبية الغربية الليبية. هذا الأمر أثر بلا شك على الوضع الاقتصادي الصعب في إقليم فزان الذى تأثر كثيراً بانهيار تجارة القوافل العابرة لفزان منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتوقف قوافل العبور بشكل كامل بعد الإحتلال الإيطالي لليبيا. وكانت فرنسا قبل احتلالها لفزان بزمن قد عملت على تحويل طرق التجارة المارة بفزان لغرب أفريقيا والجزائر بعد احتلالها, وزاد من توغل فرنسا في غرب أفريقيا وسيطرتها على المناطق من حوض نهر السنغال حتى المجرى الأعلى لنهر فولتا, دور كبير في تلاشي تجارة القوافل, وخاصة بعد سيطرتها على المراكز التجارية في سكوتو, وكانو, وتمبكتو سة 1895م وتحويلها طرق تجارتها إلى مستعمراتها في شمال أفريقيا, وموانئ غرب افريقيا.[2] ففرنسا كانت حريصة على السيطرة على طرق التجارة الصحراوية وخصوصاً تلك التي تمر بمناطق فزان, غات, غدامس. حيث يظهر ذلك بوضوح من خلال تحركاتها في المنطقة بعقد المعاهدات مع زعماء الطوارق في هذه المناطق, ومحاولة السيطرة عليها بعقدها معاهدة 1862م, ثم مشروع مد السكة الحديد عبر الصحراء الجزائرية باتجاه تشاد والسنغال, وبعثة فلاتر من أجل دراسة هذا المشروع الذى وصل نهايته بمقتل فلاتر وعدد من أفراد البعثة في عام 1881م.[3]

لكل هذه الأسباب كانت السلطات الإيطالية في ليبيا بعد احتلالها قلقة من التحركات الفرنسية في الصحراء الغربية, وزاد هذا القلق بعدما أصبحت حليفةً لإلمانيا في الحرب العالمية الثانية. فبدأت الحكومة الإستعمارية الإيطالية في ليبيا بأنشاء نقاطاً عسكرية في أقصى مناطق الجنوب الليبي, ومدت بعض الطرق الترابية لربط هذه النقاط العسكرية, وعملت على إنشاء بنية تحتية لبعض شبكات الراد الهوائية المخصصة للإتصالات, ووحدت القوات العسكرية الواقعة جنوب منطقة هون وجعلتها تابعة مباشرة إلى بالبو الحاكم العسكري العام في ليبيا. وفي أواخر عام 1939م حولت السلطات الإيطالية منطقة هون إلى منطقة عسكرية تتبعها أربع مناطق هي: براك وغات ومرزق والكفرة.[4]

هذه الإجراءات الإيطالية بدون أدنى شك أثرت بشكل مباشر على أي نوع من أنواع الأعمال الإيطالية لتحسين الوضع الاقتصادي في الأقليم بعد بسط الإيطاليين سيطرتهم على جميع الأراضي الليبية.

أدى اندلاع الحرب بين دول المحور والحلفاء إلى توقف المجهودات الإيطالية الرامية لتحسين الوضع الاقتصادي في فزان وخصوصاً في مجال تحسين جودة الإنتاج الزراعي وحفر الآبار وتحسين البنية التحتية خصوصاً في مجال نقل المياه الذى كان بالبو قد أولاه اهتماماً كبيراً.[5]

في ظل هذه الظروف زاد جفاف عام 1938م الوضع الاقتصادي سوءا في المناطق الجنوبية في ليبيا, إضافة إلى عجز السلطات الإيطالية عن توزيع بعض المحاصيل المتوفرة في مناطق أخرى في ليبيا على مناطق الجنوب الغربي والشرقي, الأمر الذى ضاعف من المجاعة التى حدثت في المناطق الجنوبية.[6]

وبما أن إقليم فزان خلال هذه الحقبة يعتمد في حصوله على القمح والشعير على برقة وطرابلس, فقد أعتمد في العديد من السلع الغذائية على الدول الأفريقية المتاخمة لحدوده. فاحتياجات الإقليم من اللحوم والسكر والشاي كانت ترد عليه من النيجر والتشاد وهي مستعمرات فرنسية. أما فيما يخص الأجور فقد كان أجر العامل الملحي يتراوح بين 3 و خمس ليرات إيطالية, وهو أجر جد منخفض إذا ما قورن بأجر العامل الإيطالي الذى يتراوح بين 12 و 20 ليرة إيطالية.[7]

تورد وثيقة فرنسية وصفاً دقيقاً لإقليم فزان عند احتلاله من قبل قوات فرنسا الحرة فتقول: "الحقيقة إن جانب الانحطاط للوضع في فزان الحالي هو شهادة من الماضي الطويل ... من تدهور للتجارة العابرة ... وأن الاحتلال الإيطالي الذي امتد لفترات طويلة زاد من خراب هذا البلد إن المحتل القديم لم يترك في هذا الإقليم بعد فترة طويلة من الإقامة سواء طرق إستراتيجية تحسباً لحرب ضد فرنسا".[8] في هذا النص تأكيد لما أوردناه في الأعلى من أن السلطات الإيطالية قد أولت اهتماماً كبيراً لإنشاء وزيادة النقاط العسكرية في أقصى الجنوب الشرقي والغربي من البلاد وشقت الطرق بين هذه الحاميات العسكرية لربطها ببعضها بعضاً قبيل اندلاع الحرب وصرفت نظرها عن أعمال تحسين الوضع الاقتصادي لهذه المناطق.

أوضاع الإقليم المالية

عملت الإدارة العسكرية الفرنسية على فصل فزان عن بقية الأقاليم الليبية

الأخرى طرابلس وبرقة وحاولت ربطه بمستعمراتها الفرنسية الأخرى في إفريقيا وبالتحديد بالمستعمرة الفرنسية الجزائر. هذا الواقع فرض على الإقليم نوعاً خاصاً من الوضع الاقتصادي حيث كان على الإقليم الاعتماد على الموارد الاقتصادية له, وكذلك ما تقدمه الإدارة العسكرية الفرنسية من مساعدات مالية واقتصادية وإدارية. وقد زاد هذا الإجراء الفرنسي من سوء الاحول الاقتصادية للأقليم الذى كان يعتمد في تجارته الداخلية على طرابلس وبرقة بشكل كبير. يقول محمد عثمان الصيد في مذكراته محطات من تاريخ ليبيا, وهو من مواليد عام 1924م, أي انه كان معاصراً لفترة الإدارة العسكرية الفرنسية بفزان: "شرعت فرنسا في تنفيذ مخطط يرمي إلى ضم فزان ألى مستعمراتها الافريقية ... وانتهجت سياسة ترمي إلى فرض عزلة كاملة على الاقليم وسكانه. اي فزاني يرغب في الذهاب إلى طرابلس أو برقة لابد من حصوله على تصريح مكتوب ... واي ليبي من برقة أو طرابلس يريد دخول اقليم فزان لابد له أن يحصل على إذن مكتوب من القنصلية الفرنسية في طرابلس أو بنغازي بينكا شجعت السلطات الفرنسية أهل الإقليم على التنقل والسفر ما بين فزان وتونس والجزائر والنيجر وتشاد".[9]

فبعد أن احتلت قوات فرنسا الحرة فزان, أخذت تعمل على إضعاف صلات فزان بالمناطق الليبية الأخرى, وتحاول ربطها بإفريقية الإستوائية الفرنسية, فحولت الصلات التجارية لفزان اتجاه الجزائر, وجعلتها تتبع جنوب الجزائر من الناحية الإدارية.[10] وفي يناير عام 1948م ألحقت غدامس بجنوب تونس وتقول السلطات الفرنسية إن ذلك قد جرى لضمان تسهيلات إدارية.[11] ومن الناحية المالية فقد استبدلت الليرة الإيطالية بالفرنك الجزائري وسيطرت الإدارة العسكرية على كل عمليات التبادل التجاري للإقليم وأصبحت فزان من الناحية المالية تتبع مالية الجزائر[12] حيث كان حاكم الجزائر هو من يضع ميزانية الإقليم المالية بالتعاون مع وزيري المالية والداخلية الفرنسيين.[13]

بعد دخول القوات البريطانية طبرق وطرابلس والقوات الفرنسية فزان في 1943م, فتحت الإدارة العسكرية البريطانية فرعاً لمصرف Barclays (باركليز) في طرابلس بعد أن أغلقت مصرف روما, وسمحت بتداول الليرة الإيطالية إلا أنها أخذت في سحب العملة الإيطالية بالتدريج, بحلول أواخر ديسمبر عام 1946م سحبت الإدارة العسكرية البريطانية ما قيمته 363.4 مليون ليرة إيطالية من التداول وكذلك حوالي 1.2 مليون ليرة من فئة الخمس ليرات وما دون التى كانت قد سمحت بتداولها في السابق. ورغم فتح فرع لمصرف باركليز الإنجليزي في طرابلس إلا أن العمليات المالية كانت محدودة للغاية, واقتصرت على النقد الأجنبي وتلقي الودائع من الإدارة والجيش وعدد قليل من المدنيين. وفي نوفمبر 1950م صدر قانون يسمح بفتح مصارف أخرى في طرابلس.[14]

وعن برقة فقد قبلت الإدارة العسكرية البريطانية التعامل بالجنيه المصري وكذلك الليرة الايطالية , هذا الأمر ساعد في سحب الليرة الإيطالية التى كانت متداولة في إقليم برقة. وفي أواخر عام 1944م اشترط الدفع للإدارة العسكرية بالجنيه المصرى , ولم يكن ذلك ممكن التنفيذ في تلك الفترة بشكل كامل, وبحلول أكتوبر 1945م تم سحب حوالي 437.8 مليون ليرة إيطالية, و حلول عام 1947م توقفت الليرة الإيطالية عملياً عن التداول في إقليم برقة. وكما هو الحال في طرابلس, كانت المؤسسة المصرفية الوحيدة هي بنك باركليز الإنجليزي.[15]

أما في إقليم فزان فإنه لا يوجد بيانات متاحة لقيمة العملية الإيطالية التى كانت متداولة في الإقليم عند هزيمة القوات الإيطالية وخروجها من ليبيا, لكن العدد القليل للسكان ومستوى المعيشة المنخفض جداً للأهالي يقودنا إلى أن الكمية المتداولة من الليرة الإيطالية في الإقليم لم تكن كبيرة. ولم تقم السلطات الفرنسية بفتح أي فرع لمصرف فرنسي في الإقليم على غرار ما حدث من قبل الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس وبرقة, وإنما سمحت بتداول الفرنك الجزائري بالإقليم بدل الليرة الإيطالية. وقد شرعت الإدارة العسكرية الفرنسية باستخدام نظام الادخار البريدي في التعاملات التجارية مع تونس والجزائر وتشاد.[16]

في سبتمبر 1943م صدر أمر من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ينص على أن كل النفقات التى تعنى بالإدارة العسكرية الفرنسية لإقليم فزان, وكل الايرادات العائدة للإقليم ستوضع في ميزانية تلحق بميزانية أقاليم جنوب الجزائر. " وتتضمن الميزانية كل النفقات التي تنشأ عن مرتبات موظفي الإدارة والمصالح القضائية , يضاف إلى ذلك تسيير شؤون المعونة الطبية والاجتماعية والتعليم وإقامة التسهيلات اللازمة لتعمير الطرق والبناء والقوى المائية". ولهذه الميزانية شقين: ميزانية عادية وميزانية خاصة. حيث تجبى إيرادات الميزانية العادية من الضرائب والديون المستحقة والجمارك وبيع الطرونة, كما سيضم لذلك كل ما يرد من بيع الطوابع البريدية منذ عام 1947م. وبما أن موارد الميزانية العادية لا تكفي لتغطية النفقات , فإن العجز سيسد من خلال إعانة تقدمها الحكومة الفرنسية للإقليم. وقد قدر العجز في عام 1948م ب 3601904 فرانك, وقدر عجز عام 1949م ب 16268099 فرانك. " أما النفقات غير العادية التي تدفعها الخزانة المالية للحكومة الفرنسية فهي تتصل بدفع مرتبات الموظفين الأوروبيين وتجهيز البلاد بشبكات مائية وتحسين طرق المواصلات , وما إلى ذلك. وقد كانت الميزانية الخاصة صغيرة نسبياً في عام 1944م, 1945م و1946م ... ولم يكن حتى عام 1947م أن شرع في تنفيذ برنامج الخمس سنوات لحفر الآبار القريبة من سطح الأرض وكذلك شرع في العام ذاته في تحسين الطرقات فارتفعت النفقات من 310139 فرانك في عام 1946م إلى 7193207 وفي عام 1947م, إلى 15116094 وفي عام 1948م إلى 16931009 في عام 1949م".[17]

من خلال الطرح الذى قدمناه عن الوضع المالي والمصرفي في الأقاليم الثلاث يتضح أن فزان لم تحظى بما حظيت به طرابلس وبرقة من فتح للمصارف ولا بعض الحرية في تداول العملة , وإنما عمدت السلطات الفرنسية إلى ربط الإقليم مالياً بالجزائر وتونس, الأمر الذى أبقى الإقليم دون عملة محلية متداولة في الإقليم.

أشار التقرير الفرنسي أيضاً إلى أن النفقات العادية والخاصة هي: "الإيرادات العادية 32950000 فرانكا, بما في ذلك عشرة ملايين فرانك من بيع الطوابع البريدية في الخارج. أما النفقات العادية فتقدر بمبلغ 40657000 فرانكا. فيبلغ العجز 6707200 فرانكا. أما مجموع النفقات الخاصة فهو 106763365 فرانكا, يجب أن يضاف إليها ثلاثة عشر مليوناً كسلفات مالية, مما يجعل المجموع 119763365 فرانكا ستتحمله الخزانة الفرنسية".[18]

أوضاع الإقليم الزراعية

يصف الدناصوري الطبيعة الزراعية لإقليم فزان فيقول: إن الزراعة بالنسبة

للمقيمين في إقليم فزان مورد حياتهم الرئيسية – بعد انهيار تجارة القوافل العابرة للإقليم - وبخاصة زراعة النخيل ... وإذا استثنينا المناطق التى يزرع بها النخيل فإن عملية الري تتم عن طريق الآبار, ويتم سحب الماء من البئر عن طريق الدلو...., وهناك موسمين زراعيين حيث تزرع في الشتاء الحبوب (الحنطة والشعير) وفي فصل الصيف تزرع الذرة السكرية.[19]

حسب تقديرات عام 1951م قدرت المساحة الزراعية المروية في فزان بحوالي 2711 هكتاراً منها حوالي 120 هكتار بها أشجار نخيل, وتنحصر الأراضي المزروعة أو الصالحة للزراعة في هذا الإقليم في واحات الجفرة ووادي الشاطي ووادي الحياة (وادي الآجال) وواحة غات.[20]

يعتبر منتوج التمر الثروة الزراعية الرئيسية للإقليم فزان, حيث تشير التقديرات إلى وجود ما يقارب 10 مليون نخلة في فزان.[21] وهنا يقول مندوب الأمم المتحدة في ليبيا (أدريان بلت) أنه على الرغم من وفرت محصول التمور في الإقليم إلا أن رداءة بعض أنواعه, وصعوبة نقله لتصدير حالت دون تصديره في سنة 1949م, الأمر الذى أدى إلى عجز في ميزانية الإقليم بلغت حوالي خمسة ملايين فرنك.[22] أما في عام 1950م فيشير التقرير الفرنسي إلى أنه ولأول مرة يكفى محصول الحبوب السكان المحليين للإقليم, وهذا راجع إلى أعمال حفر الآبار الذى قامت بها السلطات الفرنسية في الإقليم الأمر الذى مكن من زراعة مايقارب 480 هكتار من الحبوب.[23]

ساعدت الأموال التى خصصتها السلطات الفرنسية في الإقليم لحفر الآبار, وكذلك توفير بعض الآلات الزراعية والبذور في تحسين كمية المحصول الزراعي وجودته للأعوام 1948, 1949م, كما وفرت السلطات الفرنسية بعض مضخات المياه على الآبار التى حفرت, وهو الأمر الذى أدى إلى توجيه أكثر من 3000 جباد (الشخص الذى يعمل في سحب المياه من البئر بالحبل) كانوا يعملون في سحب الماء من الآبار إلى العمل في المزراع, وبذلك زاد المحصول بشكل ملحوظ.[24] وقد بلغ مجموع ما حفر من أبار حتى نهاية عام 1949م 41 بئراً, وضمن برنامج عام 1950م سيحفر 4 آبار ارتوازية, وتجهيز بئر واحدة بالأنابيب , وتركيب الحنفيات فوق هذه الآبار.[25] كما وأنه في إطار تنفيذ الخطة الفرنسية الرامية لحفر مجموعة من الآبار حفرت ثلاثة آبار ارتوازية في المناطق الرئيسية (سبها, الشاطي, مرزق), ووصل عدد الآبار المنجزه في الشاطي إلى واحد وثلاثون بئر, كما تم تحسين وضع بعض الآبار القديمة عن طريق تعميقها, ووضعت بعض مضخات المياه على الآبار القديمة التقليدية, وقد بلغ مجموع ما تم تركيبه من مضخات مياه حوالي خمس مضخات. وعملت الإدارة العسكرية الفرنسية على إنشاء خزانات المياه التى تملى ليلاً, وتوزع المياه منها نهاراً.[26]

هذه المساعدات رفعت إنتاج العام 1950م من الحبوب لحوالي 50 ألف قنطار, وقد كان تقريباً 11800 قنطار في عام 1949م. كما يزرع السكان المحليون الخضار مثل الكرنب والبصل والطماطم والفلفل, وهي للاستهلاك المحلي داخل الإقليم.[27]

يعطينا تقرير الإدارة العسكرية الفرنسية للإقليم عن الأوضاع الاقتصادية ولاسيما الزراعية منها تحسننا في كميات المحاصيل التى ينتجها الإقليم وترجع كما أشارنا سابقاً السلطات الفرنسية في الإقليم هذا الأمر إلى الإجراءات التى اتخذتها في المجال الزراعي من حفر للآبار وتقديم الآلات الزراعية والبذور والسلف, إضافة إلى صرف إيرادات الضرائب من الإقليم على مختلف احتياجات الإقليم.

وفيما يلي عدد من الجداول التى يوردها التقرير وتظهر الزيادة التى ذكرنها:

الجدول 1. يظهر الكميات المصدرة من التمر والقيمة المالية

	1949	1948	1947	1946	1945	1944
الكمية بالطن	270	213	400	150	400	250
القيمة بالفرانكات	740100000	5390000	6600000	1200000	1600000	7500000

الجدول رقم 2, يظهر قيمة القروض التى قدمت نقدياً في مجال الزراعة

1945	1946	1947	1948	1949
1500000 فرانكا	1700000 فرانكا	3000000 فرانكا	3000000 فرانكا	3000000 فرانكا

كما لجأت السلطات الفرنسية إلى نظام إقراض أو تسليف البذور بدون أية فوائد , وتجبى فيما بعد البذور التى تم تسليفها من المحصول.

الجدول رقم 3 يبين الكميات المقرضة من البذور

1945	1946	1947	1948	1949
32.5 طنا	45.2 طنا	80.7 طنا	77 طنا	75 طنا

الجدول رقم 4 يعطينا الكميات المقرضة من التمر

1946	1947	1948	1949
200 طنا	100 طنا	120 طنا	120 طنا

الجدول رقم 5 يظهر كميات القمح والشعير التى تم إقراضها لعدة سنوات

السنة	1945	1946	1947	1948	1949
قمح	472000	978000	2226000	2120000	2650000
شعير	110000	202000	675000	6000000	7000000
المجموع		582000	1108000	2901000	2720000
					3350000

كما عمدت الإدارة الفرنسية إلى تسليف الأدوات الزراعية من: الفؤوس والمناجل والدلاء للفقراء لقاء ايصالات.[28]

تقول وثيقة فرنسية عن الأعمال الفرنسية لتحسين الوضع الاقتصادي لإقليم فزان: إنه منذ تولينا (الفرنسيين) بالأعباء المالية لهذا الإقليم بوسائل مالية متوسطة مصدرها مستخرج من موارد هذا الإقليم أمكن تحقيق نتائج محسوسة في القطاع الاقتصادي. ربما ليست مذهلة وغير مرئية للعيون... ولكن السكان يقدرون ذلك.[29]

تجارة الإقليم خلال الفترة 1943 – 1951م

اعتمدت فزان في اقتصادها على عاملين رئيسيين هما تجارة العبور والزراعة, وبينما توقفت تجارة العبور منذ زمن سبق الاحتلال الفرنسي والإيطالي للإقليم بسبب عوامل عديدة منها تحول هذه التجارة من الصحراء إلى البحار والمحيطات الكبيرة, وتحريم تجارة الرقيق*, والحرب الليبية الإيطالية 1911 – 1934م, وغيرها من العوامل الأخرى التى لسنا هنا بصدد الحديث عنها, وبذلك أصبح اعتماد الإقليم الأساسي في اقتصاده على الزراعة المحلية.

بعد انهيار تجارة العبور, أصبحت السلعة الأساسية التى يمكن المتاجرة بها هي التمور التى كانت من أهم السلع الغذائية للإقليم, وحتى تصدير التمور تأثر بنوعية هذه التمور والكمية التى كانت تتحكم فيها وفرة المحاصيل من عدمها من سنة إلى أخرى, فبينما تراوح سعر كيلو التمر من 10 إلى 23 فرنك في عام 1947م, أصبح سعره فقط 10 فرنكات في عام 1948م, ثم أنخفض لأكثر من ذلك في عام 1949م.[30] ولعل مما زاد من سوء الوضع التجاري للإقليم هو الوضع السياسي والتجاري الذى فرضته السلطات الفرنسية في الإقليم فقد

عزلت الإقليم عن باقي الاقاليم الليبية الأخرى وفرضت تأشيرات بين الإقليم وطرابلس وبرقة, وربطت فزان مالياً بمالية الجزائر وفرضت الفرنك الجزائري, وعملت على تحويل تجارة الإقليم صوب الجزائر وتونس, فالمحصول الزراعي من التمور والقمح كان يباع بواسطة الإدارة الفرنسية, وكانت اثمانه تضاف إلى الواردات من ميزانية الإقليم.[31]

هناك أيضا التجارة الداخلية, وهي تجارة في أغلبها لبعض السلع المحلية وتحصل بين مناطق فزان, وتتم في أغلبها عن طريق مقايضة السلع, وفي العموم فإن فزان تستورد أغلب حاجيات الإقليم من السلع مثل السكر والشاي.[32]

الضرائب في فزان زمن الإدارة العسكرية الفرنسية 1943 – 1951م

احتفظت الإدارة العسكرية الفرنسية في فزان بأغلب الضرائب الإيطالية التى كانت مفروضة في الاقليم زمن الاحتلال الإيطالي مع بعض التغييرات البسيطة.[33] وعن أهم الضرائب التى كانت مفروضة خلال الفترة المذكورة فهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين: "ضرائب مباشرة أهمها الضريبة على دخل الاستغلال الزراعي ، وضرائب غير مباشرة متمثلة في الضرائب الجمركية وضرائب الأسواق والضرائب على المشروبات الروحية".[34]

الضرائب المباشرة كانت تجبى على التمور والحبوب, فيما يتعلق بمحصول التمر، فإن المبلغ هو 5.75% من إجمالي المحصول, والحبوب، 6.5% من إجمالي المحصول. أما الضرائب غير المباشرة فقد كانت تحصل على الأسواق والمسالخ, وهذه الأخيرة كانت موجودة منذ زمن الاستعمار الإيطالي للإقليم. وهناك أيضا ضريبة 3% عن الاستيراد والتصدير, وبيع الحيوانات وتسجيل الوثائق مثل وثائق (كعقود الزواج والبيع والإرث).[35]

وفيما يلي جدول يبين الضرائب وقيمتها المتحصل عليها حسب السنوات.[36]

السنوات	1944	1945	1946	1947	1948	1949
الحبوب	106 مليون فرنك	2 مليون فرنك	36 مليون فرنك	/	/	/
التمور	2 مليون فرنك	/	/	/	7086605 فرنك	2500000 فرنك

وقد شكلت الضرائب المجباه ما قيمته 29% من إجمالي الإيرادات لعام 1945/1944م, و 39% للعام 1952/1951م.[37]

الحقيقة إنه عندما دخلت القوات الفرنسية فزان كان وضع الإقليم الاقتصادي بأساً جداً نتيجة سلسلة طويلة جداً من الإهمال فترة الاحتلال الإيطالي , وكذلك بسبب انهيار تجارة العبور قبل ذلك, وقد عملت الإدارة العسكرية الفرنسية لفزان على تحسين الوضع الاقتصادى داخل الإقليم نسبياً, إلا أنها لم تقدم الكثير لعدة أسباب لعل أهمها ما اوردته الحكومة الفرنسية نفسها بأنه لا ينبغي القيام بأي شى مهم داخل فزان إلى أن يتم تسوية مصير الإقليم السياسي بموجب معاهدات السلام بين الدول الكبرى, وتقرير مصير الإقليم لأنه جزء من المستعمرات الإيطالية في أفريقيا, وكل ما يمكن القيام به حتى ذلك الوقت هو تحسين وضع المياه في فزان, وتحسين طرق استخراجها , وطرق الري.[38]

وبذلك فإن كل ما قدمته السلطات الفرنسية في فزان كان متواضعاً جداً, ورغم أنه أحدث تغيراً نسبياً في وضع الإقليم الاقتصادي في ذلك الوقت , إلا أنه لم يكن ليحدث تغيراً ايجابياً كبيراً في حياة السكان المحليين الاقتصادية. فضلاً عن أن حتى ما تم تقديمه من دعم مالي وتحسين لوضع الآبار وحفر مزيد منها, كان مدفوعاً بأسباب سياسية فرنسية, فقد أجبرت على هذا تحت ضغط الأمم المتحدة, ولمواجهة طلب الاستقلال , ولتنال رضا الرأي العام المحلي والدولي[39] ولكي تكسب دعم الأهالي لمشرعها بالوصاية على فزان.

يشير تقرير بعثة البنك الدولي إلى ليبيا عام 1960م للوقوف على الأوضاع الاقتصادية في البلاد, وتقديم مقترحات لتحسين وضع ليبيا الاقتصادي, بأن الزراعة في فزان تعاني من الكثير من المشاكل التي تعيق تطورها, فالتمور التي هي أحد أهم المحاصيل الزراعية في الإقليم تحتاج الكثير لتحسين جودتها وزيادة كمياتها. وأن الإقليم لا يزال يعاني من مشاكل كبيرة في الحصول على الكميات الكافية من المياه للمزراع والسكان, وكثير من قرى الإقليم تحتاج إلى حفر آبار مياه, كما أن الإقليم يستورد أغلب احتياجاته الغذائيه,[40] أي أنه غير مكتفي ذاتياً في مواده الغذائيه.

هذا التقرير يعطينا بعضاً من الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي داخل الأقليم في عام 1960م, وهذا يدل على أن فرنسا رغم بقائها في الإقليم لإكثر من 13 عاماً (1954-1956م), ورغم تقديمها لبعض المساعدات الاقتصادية, وخصوصا في مجال الزراعة والمياه, وسد العجز المالي في ميزانية الأقليم, إلا أنها وحتى خروجها من فزان عام 1956م لم تصل بالإقليم لمرحلة الاكتفاء الذاتي الغذائي, ولم تستطع حل مشكلة المياه وحفر الآبار, بل استمرت فزان تعاني هذه المشاكل حتى خروج فرنسا منه.

قبيل الاستقلال كان على الإداراتين العسكريتين الفرنسية والبريطانية نقل السلطات إلى الحكومة الليبية المؤقته تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا بأقاليمها الثلاث, إلا أن السلطات الفرنسية اعترضت على ذلك حتى تبرم معها حكومة محمود المنتصر المؤقتة اتفاقاً عسكريا يسمح باستمرار الوجود الفرنسي في فزان, حتى يتم عقد اتفاقية تنظم جميع الأمور بين البلدين فيما يخص إقليم فزان. وفي 14 ديسمبر 1951م عقد كل من محمود أحمد المنتصر رئيس الحكومة الليبية المؤقتة و وجورج باليه Georges Balay الوزير الفرنسي المفوض في طرابلس اتفاقيتين مؤقتتين, الأولى عسكرية تعطي القوات الفرنسية حق البقاء لمدة ستة أشهر في ولاية فزان إلى أن يتم توقيع اتفاقية تحالف أخرى تحل محل الاتفاقية المؤقتة، وفي حال تعذر ذلك تبقى التسهيلات السابقة لمدة ستة أشهر أخرى .أما الاتفاقية الثانية فكانت مالية تقوم بموجبها فرنسا بسد العجز في ميزانية فزان, وبموجب هذا الاتفاق قدمت الحكومة الفرنسية للحكومة الليبية مبلغ 163 ألف جنيه عن السنة المالية 1953/1952م[41]

استطاعت فرنسا أن تحصل من الحكومة الليبية المؤقتة بقيادة محمود المنتصر على تمديد لإبقاء قواتها في فزان, وذلك من خلال ابتزاز الحكومة الليبية المؤقتة في ذلك الوقت بسد العجز المالي في حكومة إقليم فزان, وكذلك القيام ببعض المشاريع التنموية الاقتصادية في فزان.

من الواضح هنا أن الوضع المالي والاقتصادي لفزان قد أوقع الحكومة المؤقتة تحت عملية ابتزاز فرنسية لتوقع الاتفاقية المؤقتة, ومن الواضح أيضاً أن فرنسا قد استغلت حاجة البلاد بشكل عام وفزان بشكل خاص للمساعدات الاقتصادية والمالية حتى تفرض شروطها في التمديد والبقاء في فزان حتى بعد إعلان الاستقلال, وبهذا فإن الوضع الاقتصادي للإقليم بعد الاستقلال قد أثر دون شك على القرارات السياسية لحكومة المنتصر المؤقتة فيما يخص وضع القوات الفرنسية في ولاية فزان بعد الاستقلال.

الخاتمة

لم يكن الوضع الاقتصادي السيئ في فزان إلا سلسلة من عدة عوامل بدأت

منذ أواخر القرن التاسع عشر بتحول طرق التجارة من الصحراء إلى الأطلسي, وإلغاء تجارة الرقيق, وعزوف أوروبا عن شراء أهم بضائع هذه التجارة وهي العاج وريش النعام أدت في النهاية إلى تدهور اقتصاد الإقليم.

زادت الحرب الليبية الإيطالية الوضع الاقتصادي في فزان سوءاً , وأدت إلى انهيار تام لتجارة العبور التى كان يعتمد عليها سكان الإقليم بشكل أساسي في حياتهم الاقتصادية.

لم يعمل الإستعمار الإيطالي على إصلاح الوضع الاقتصادي في فزان, وإنما ركز جل جهوده على التحصينات العسكرية تحسباً للحرب مع فرنسا, وبالتالي أهمل أوضاع الإقليم الاقتصادية.

كانت فزان تعاني من وضع اقتصادي سيئ جداً عند دخول القوات الفرنسية إلى إقليم فزان, وبالتالي فقد ورثت السلطات العسكرية الحاكمة في فزان وضعاً اقتصادية سيئاً بسبب فترات طويلة من الإهمال في هذا الجزء من ليبيا.

عملت الإدارة العسكرية على ربط الإقليم اقتصاديا بتونس والجزائر, ومنعت الاتصال بينه وبين الأقاليم الليبية الأخرى, وفرضت التعامل بالفرنك الجزائري وحولت تجارة الإقليم إلى مستعمراتها في شمال افريقيا.

رغم أن السلطات الفرنسية في فزان ساعدت في تحسين الوضع الاقتصادي, إلا أنها لم تقدم الكثير, وفضلت انتظار تقرير مصير المستعمرات الإيطالية في إفريقيا ومنها ليبيا بالتحديد إقليم فزان.

قدمت فرنسا ما قدمته لفزان من بعض أعمال حفر الآبار, وتسليف البذور, وإقراض الآلات الزراعية, وسد العجر في ميزانية الإقليم تحت ضغط الأمم المتحدة ولكسب الرأي العام لدى السكان المحليين عند تقرير مصير الإقليم لعلها تحصل على حق الوصاية على فزان, وبذلك تلحق المنطقة بمستعمراتها الأفريقية.

لم تعمل كل القوى الإستعمارية التى مر بها فزان من العهد العثماني, والإستعمار الإيطالي والإدارة العسكرية الفرنسية على إحداث أية تنمية اقتصادية في فزان, وإنما ظل هذا الإقليم مهملاً اقتصادياً طول هذه الحقب الإستعمارية.

الهوامش

[1] تقريرمن القائد العسكري الإيطالي بمدينة غات عن اقليم فزان إلى الوالي العام الإيطالي في ليبيا, 8/مارس/1324, (ملاحظة التاريخ كما ورد على الوثيقة).

[2] مصطفى أحمد صقر, عوامل انحسار تجارة القوافل بولاية طرابلس الغرب والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك 1910-1911م "مدن وقرى الجبل الغربي أنموذجاص", مجلة التربوي, كلية التربية الخمس, جامعة المرقب, العدد 6, 2015م.

[3] أحمد رجب فرج, مدينة غات الليبية بين الأطماع الفرنسية والسيطرة العثمانية 1860-1900م, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة سها, العدد 3, 2021.

[4] سعيد عبد الرحمن الحنديري, الأطماع الفرنسية في الجنوب الليبي أثناء الحرب العالمية الثانية, المجلة الجامعة, العدد 20, ج1, 2018

[5] المرجع نفسه

[6] المرجع نفسه.

[7] المرجع نفسه

[8] Gouvernement General de l'algeria, Minisre Plenipotentiaire, le minlste de l'intérieur, direction des affaires generals, sous-direction de l'algeris, ler bureau, objet. situation au Fezzan, Refer. Votre depece N 298 de 13 decembre 1946

[9] محمد عثمان الصيد, محطات من تاريخ ليبيا, طلحة جبريل, 1996, ص28,29.

[10] مجيد خدوري, ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي, دار الثقافة, بيروت, 1966, ص128

[11] محمود الشنقيطي, قضية ليبيا, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, 1951, ص179

[12] نيكولاي إيليتش بروشين, تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969,ت: عماد الدين غانم, دار الكتب الجديد المتحدة, بيروت, 1999, ص275

[13] محمود الشنقيطي, المرجع السابق, ص188

G. A. Blowers and A. N. McLeod, Currency Unification in Libya, International Monetary Fund, Vol. 1952, No. 2, Jan 1952, pp. 439-467.

[14] Ibid

[15] Ibid

[16] القرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للام المتحدة بشأن إدارة اقليم فزان, 1950, ص28

[17] المصدر نفسه, ص29

[18] جمال الدين الدناصوري, جغرافية فزان, دار ليبيا للنشر والتوزيع, بنغازي, 1967, ص46

[19] سالم علي الحجاجى, ليبيا الجديدة, منشورات مجمع الفاتح للجامعات, طرابلس, 1989, ص193

[20] القرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للام المتحدة بشأن إدارة اقليم فزان, المصدر السابق, ص40

[21] علجية بشير العرفي, تاريخ ليبيا الاجتماعي 1943-1951, أطروحة ماجستير غير منشورة, جامعة قاريونس (بنغازي حالياً) 2004-2005, ص67.

[22] القرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للام المتحدة بشأن إدارة اقليم فزان, المصدر السابق, ص40

[23] Tommaso Palmieri, Étude comparative de l'administration militaire de l'Italie et de la France au Fezzan libyen. Un cas de modèle colonial en continuité (1930-1951), Docteur en Histoire, Aix-Marseille Université, Università di Pisa, 2015, p256

[24]

[25] القرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للام المتحدة بشأن إدارة اقليم فزان, المصدر السابق, ص47

[26] حنان سالم منصور, الاحتلال الفرنسي لفزان 1943-1952م وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة السابع من أبرايل, الزاوية, 2003, ص72,73.

[27] المصدر نفسه, ص40

[28] القرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للام المتحدة بشأن إدارة اقليم فزان, المصدر السابق, ص60

Gouvernement General de l'algeria, Minisre Plenipotentiaire, le minlste de l'intérieur, direction des affaires generals, sous-direction de l'algeris, ler bureau, objet. situation au Fezzan [29]

[30] القرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للام المتحدة بشأن إدارة اقليم فزان, المصدر السابق, ص44

[31] نقولا زيادة, المرجع السابق, ص139,140

[32] المرجع نفسه, ص140

[33] نقولا زيادة, ليبيا سنة 1948 وثيقة رسمية, منشورات كلية العلوم والآداب, بيروت, 1966, ص139

[34] نور الدين عبد الله حمودة واخرون, دراسة تاريخية انتقادية لقوانين ضرائب الدخل في ليبيا, الجامعة الليبية للعلوم الانسانية والتطبيقية, (دون تاريخ).

[35] كينليبيو. هـ. ل, تقرير عام الاقتصاد الليبي, بعثة الأمم المتحدة المساعدة الفنية لليبيا, نيويورك, 1951, ص46

[36] القرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للام المتحدة بشأن إدارة اقليم فزان, المصدر السابق, ص29, نقولا زيادة, المرجع السابق, ص139,140

[37] قسم البحوث الاقتصادية بنك ليبيا, تطورات المالية العامة في ليبيا 1944-1963, 1965, ص13

* للمزيد عن هذا الموضوع انظر كل من:

Gouvernement General de l'algeria, Minisre Plenipotentiaire, le minlste de l'intérieur, direction des affaires generals, sous-direction de l'algeris, ler bureau, objet. situation au Fezzan, Refer[38]

[39] يار نوال دوني, فرنسا في فزان الرهانات والاستراتجيات الاجتماعة والإقليمية, ضمن كتاب التاريخ المجهول العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 – 1956, (ندوة فزان) تنظيم: معهد البحوث المغاربية المعاصرة (تونس)، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية (ليبيا), 2009, ص17

Report of a mission organized by the international Bank and development< report tittle: the economic development of Libya, No 11136, 1960, pp. 20, 21. [40]

[41] سامي حكيم, معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا, دار المعرفة, القاهرة, 1964, ص144-148

قائمة والمصادر والمراجع

أولا: الوثائق العربية والاجنبية:

تقريرمن القائد العسكري الإيطالي بمدينة غات عن اقليم فزان إلى الوالي العام الإيطالي في ليبيا, 8/مارس/1324, (ملاحظة التاريخ كما ورد على الوثيقة).

Gouvernement General de l'algeria, Minisre Plenipotentiaire, le minlste de l'intérieur, direction des affaires generals, sous-direction de l'algeris, ler bureau, objet. situation au Fezzan, Refer. Votre depece N 298 de 13 decembre 1946

ثانياً: التقارير

القرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للام المتحدة بشأن إدارة اقليم فزان, 1950

قسم البحوث الاقتصادية بنك ليبيا, تطورات المالية العامة في ليبيا 1944-1963, 1965

كينليبيو. هـ. ل, تقرير عام الاقتصاد الليبي, بعثة الأمم المتحدة المساعدة الفنية لليبيا, نيويورك, 1951

Report of a mission organized by the international Bank and development, report tittle: the economic development of Libya, No 11136, 1960.

ثالثاً: المذكرات الشخصية

محمد عثمان الصيد, محطات من تاريخ ليبيا, طلحة جبريل, 1996

رابعاً: المصادر والمراجع

جمال الدين الدناصوري, جغرافية فزان, دار ليبيا للنشر والتوزيع, بنغازي, 1967

سالم علي الحجاجي, ليبيا الجديدة, منشورات مجمع الفاتح للجامعات, طرابلس, 1989

سامي حكيم, معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا, دار المعرفة, القاهرة, 1964

مجيد خدوري, ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي, دار الثقافة, بيروت, 1966

محمود الشنقيطي, قضية ليبيا, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, 1951

نقولا زيادة, ليبيا سنة 1948 وثيقة رسمية, منشورات كلية العلوم والآداب, بيروت, 1966

نيكولاي إيليتش بروشين, تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969,ت: عماد الدين غانم, دار الكتب الجديد المتحدة, بيروت, 1999

يار نوال دوني, فرنسا في فزان الرهانات والاستراتجيات الاجتماعة والإقليمية, ضمن كتاب التاريخ المجهول العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 – 1956, (ندوة فزان) تنظيم: معهد البحوث المغاربية المعاصرة (تونس)، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية (ليبيا), 2009

خامساً: الدوريات العربية والاجنبية

سعيد عبد الرحمن الحنديري, الأطماع الفرنسية في الجنوب الليبي أثناء الحرب العالمية الثانية, المجلة الجامعة, العدد 20, ج1, 2018

نور الدين عبد الله حمودة واخرون, دراسة تاريخية انتقادية لقوانين ضرائب الدخل في ليبيا, الجامعة الليبية للعلوم الانسانية والتطبيقية, (دون تاريخ).

مصطفى أحمد صقر, عوامل انحسار تجارة القوافل بولاية طرابلس الغرب والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك 1910-1911م "مدن وقرى الجبل الغربي أنموذجاص", مجلة التربوي, كلية التربية الخمس, جامعة المرقب, العدد 6, 2015م.

أحمد رجب فرج, مدينة غات الليبية بين الأطماع الفرنسية والسيطرة العثمانية 1860-1900م, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة سبها, العدد 3, 2021.

G. A. Blowers and A. N. McLeod, Currency Unification in Libya, International Monetary Fund, Vol. 1952, No. 2, Jan 1952, pp. 439-467

حنان سالم منصور, الاحتلال الفرنسي لفزان 1943-1952م وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة السابع من أبرايل, الزاوية, 2003

سادساً: الرسائل العلمية

علجية بشير العرفي, تاريخ ليبيا الاجتماعي 1943-1951, أطروحة ماجستير غير منشورة, جامعة قاريونس (بنغازي حالياً) 2004-2005, ص67.